

الملتقى الدولي: واقع مبدأ حرية الاستثمار والتجارة في ظل التشريعات العربية والأجنبية "
جامعة المغيلي الأهلية الدولية ورئيس جامعة الوفاق الدولية بالنيجرو مدير المركز المغربي
شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية بالمملكة المتحدة

بتاريخ: 2024/09/24

" التمويل البنكي كآلية في تمويل الاستثمارات _ التمويل الإسلامي كنموذج _ "

« Title Bank financing as a mechanism for financing investments _ Islamic
finance as a model _ »

Talbi Manar طالب منار

PhD student طالب دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة- الجزائر _ مخبر الدراسات الاقتصادية و
المالية الإسلامية University of islamic sciences- Emir talbimananar8@gmail.com
Abdelkader Constantine – ALGERIA. Laboratory of Islamic economic and financial
studies

menzri Ibtissem منزري ابتسام

Professor Lecturer A أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة- الجزائر _ مخبر الدراسات الاقتصادية و
المالية الإسلامية University of islamic sciences- Emir menzri.ibtissem@gmail.com
Abdelkader Constantine – ALGERIA. Laboratory of Islamic economic and financial
studies

الملخص :

تعتبر إشكالية تمويل التجارة و الاستثمارات الاقتصادية أبرز المعضلات التي تسعى الحكومات و الدول لايجاد الحلول لها
و آليات تمويلها في وضع تشريعات و مناخ ذو بيئة قانونية و اقتصادية تحفز رواج الاستثمار و الحركة التجارية بطرق

قانونية ذات آليات و أشكال تمويلية تحددها هذه الأطر القانونية التي أبرزها و مضمونها الغالب هي التمويل البنكي للتجارة و الاستثمارات بمختلف آلياتها و أدواتها المالية بنوعها التقليدي و الإسلامي ، حيي يعتبر التمويل البنكي الإسلامي للمشاريع و الاستثمارات أكثر كفاءة و نجاعة اقتصادية لانطلاقه من مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة بحيث تتنوع مختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تشمل مختلف المجالات و القطاعات الاقتصادية ما يشكل دافع محفز للاستثمار و إنشاء المؤسسات في مختلف المجالات الاقتصادية بالإضافة لانطلاقها من المبادئ المنبثقة من الشريعة الإسلامية في إطار بيئة قانونية و أطر توفر لها النشاط و تطبيق أسسها المالية و الشرعية مما يمكنها من بلوغ مستويات قياسية في حجم التمويلات للمشاريع و الاستثمارات في المجتمعات التي توفر لها البيئة القانونية التي تسهل لها هذا النشاط مما ينعكس بالإيجاب على اقتصاديات المجتمعات.

و ذلك من خلال دراسة منطلقة من إشكالية حول معرفة آليات التمويل الإسلامي التشاركي ذات الصبغة القانونية التي توفر التمويل لتحقيق المشاريع و الاستثمارات فهدفت الدراسة إلى إبراز أثر صيغ التمويل البنكي الإسلامي المختلفة و المتنوعة الصيغ في الدفع بالاستثمارات و النمو الاقتصادي.

+الكلمات المفتاحية:

التمويل البنكي، الاستثمارات الاقتصادية، البيئة القانونية، صيغ التمويل الإسلامي.

Abstract :

The problem of financing trade and economic investments is considered the most prominent dilemma that governments and countries seek to find solutions for and financing mechanisms in establishing legislation and a climate with a legal and economic environment that stimulates the spread of investment and commercial activity through legal methods with financing mechanisms and forms determined by these legal frameworks, the most prominent of which and its predominant content is bank financing for trade and investments with its various mechanisms and financial tools of both traditional and Islamic types. Whereas Islamic bank financing for projects and investments is considered more efficient and economically effective because it is based on the principle of sharing in profit and loss, such that the various formulas of Islamic financing are diverse, which include various economic fields and sectors, which constitutes a stimulating incentive for investment and the establishment of institutions in various economic fields, in addition to its starting from the principles emanating from Islamic law within the framework of a legal environment and frameworks that provide it with activity and the application of its financial and legal foundations, which enables it to reach record levels in the volume of financing for projects and investments in societies that provide it with the legal environment that facilitates this activity, which is positively reflected on the economies of societies.

This is through a study based on a problem about knowing the mechanisms of Islamic participatory financing with a legal nature that provides financing to achieve projects and

investments. The study aimed to highlight the impact of the various and diverse forms of Islamic bank financing in promoting investments and economic growth.

+Keywords:

Bank financing, economic investments, legal environment, Islamic financing formulas.

المقدمة :

تعتبر إشكالية تمويل إستثمارات مختلف القطاعات و المشاريع الاقتصادية بالإضافة للأفراد و المؤسسات الناشئة المعضلة الأكبر التي يعاني أصحاب الاستثمارات باختلاف أشكالهم على المستوى الاقتصادي في المجتمع ما يجعل الدولة تطور و تهيء المناخ القانوني و الاقتصادي التقني اللازم لجلب التمويلات لهذه المشاريع و الاستثمارات و تسهيل حركة رؤوس الأموال عبر آليات و مؤسسات قانونية قادرة بما يكفل حقوق و مصالح كافة الأطراف الاقتصادية الفاعلة في السوق. و من بين هذه المؤسسات المالية و الاقتصادية الفاعلة ذات الطابع القانوني التي تسهل حركة رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز و تمويل مختلف الاستثمارات بسبل و أشكال مختلفة ، و التي منها التمويل بالقروض بمعدل فائدة كتمويل تقليدي و التمويل التشاركي كنويل إسلامي خاص بالبنوك.

_ فمهي آليات البنوك في التمويل التشاركي الإسلامي لمختلف الاستثمارات؟

فبناء على ضوء الإشكالية السابقة يمكن رح مجموعة من الفرضيات أهمها:

_ يختلف التمويل الإسلامي للبنوك عن التمويل التقليدي من حيث المبدأ و آلية التطبيق.

_ نظرا للمبدأ الذي يقوم عليه التمويل الإسلامي القائم على أساس المشاركة يشكل طابع تحفيزي لمختلف القطاعات الاستثمارية

_ التكييف القانوني للتمويل الإسلامي البنكي يدفع لبلوغ مستويات عالية في حجم التمويل.

حيث تهدف الدراسة لإبراز أثر التمويل البنكي الإسلامي في الدفع بالإستثمارات في مختلف القطاعات باختلاف صيغها الشاملة في ظل التكييف القانوني في المجتمع .

وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

1_ دراسة حامد بن حسن علي ميرة حول عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية هدفت الدراسة لتوصيف أهمية العقود التمويلية في البنوك الإسلامية المعاصرة بالإضافة للحكم الشرعي لها.

2_ دراسة محمد بوجلالة حول التمويل المصرفي في النظام الإسلامي و النظام التقليدي مدخل مقارنة تهدف الدراسة لتبسيط الموضوع للباحثين و الدارسين لفهم مميزات التمويل في النظامين الإسلامي و التقليدي.

3_ دراسة مهداوي حنان حول التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر تهدف الدراسة لتبيان النصوص القانونية التي تنظم التمويل البنكي الإسلامي في الجزائر ومدى نجاعتها .

المبحث الأول : مفهوم التمويل البنكي التقليدي والإسلامي

يعتبر التمويل البنكي أساس تمويل مختلف المشاريع و الاستثمارات فهو يعبر عن حركة رؤوس الأموال و نقلها من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي الذين يطمحون لإقامة مشاريعهم و استثماراتهم مع عائق عدم وجود التمويل اللازم لذلك فتعتبر البنوك مؤسسة مالية وسيطية ربحية لنقل رؤوس الأموال اللازمة بين الفئتين السابقتين مع الاختلاف في صيغ تحصيل العوائد بين فوائده و أرباح بين أطراف العملية التمويلية باختلاف الضوابط القانونية و الأخلاقية التي تنظم العملية التمويلية لذلك نميز نوعين أو نمطين من التمويل هما التمويل البنكي التقليدي و التمويل البنكي الإسلامي.

المطلب الأول : مفهوم التمويل البنكي التقليدي

يتمثل التمويل التقليدي في أنه العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي، والتي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين، وذلك لاستخدامها المؤقت وبالسداد الإجمالي ودفع فائدة تعرف بالفائدة الربوية نظير ذلك". كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد". ويمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بأنه الثقة التي يولمها البنك لشخص معين، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد.

ومن هنا يمكننا الخروج بتعريف شامل للقروض المصرفية على أنها: عبارة عن الأموال التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الذين يسعون لاستثمارات لتمويل نشاطاتهم، على أن يتم الاتفاق فيما بينهم على تاريخ استحقاق هذا القرض، سعر الفائدة، والضمانات التي يحصل عليها البنك مسبقا لاستعمالها في حالة عجز العميل عن السداد على أن يتم تسديد هذا القرض عند نهاية الفترة إضافة إلى الفائدة المتفق عليها سابقا.

تبرز أهمية القروض في أنها تمثل جانبا مهما من وظائف البنوك، بل هي المحور الرئيسي في عملها، وتكاد تكون الحاجة إلى القروض تامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ نادرا ما نجد في الحياة العملية أيا من المشروعات يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، فعالبا ما تلجأ إلى الاقتراض من المصارف لتمويل رأسمالها العامل أو المتداول."

ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية، يشير دائماً إلى أهمية الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء. وتعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة¹.

بينما تجد من سلبيات التمويل التقليدي يؤدي إلى تركيز الثروة؛ فالتمويل التقليدي - في الغالب - يتجه نحو الجهات المليئة التي تستطيع أن تقدم الضمانات المالية الكافية، أما المستثمر الصغير العاجز عن تقديم هذه الضمانات فلن يحصل على التمويل المطلوب ولو كان كفواً؛ ومال ذلك ونتيجته أن يصبح المال يتم تداوله بين الأغنياء، ويترتب على ذلك من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة الكثير مما يضيق المقام عن بيانه. أما التمويل الربوي فيسمح بفصل التمويل عن النشاط الاقتصادي؛ فيصبح التمويل نشاطاً ربحياً دون أن يكون له ارتباط مباشر بالتبادل الاقتصادي الحقيقي، حيث يمكن للقرض أن يولد عائداً مقابل التمويل دون أن يكون له صلة مباشرة واتصال عضوي بنشاط يولد قيمة مضافة؛ وبذلك يصبح معدل نمو المديونية منفصلاً ومستقلاً عن معدل نمو الناتج الحقيقي؛ وتبعاً لذلك فإن المديونية تأخذ في النمو والازدياد بدرجة أسرع من نمو الاقتصاد الحقيقي، حتى تتفاهم المديونية وتصل إلى درجة لا يمكن معها الوفاء بهذه الديون، وتصبح من ثم الفوائد على هذه الديون الهائلة نزيفاً مستمراً في الاقتصاد وعبئاً ثقيلاً على الدخل. وهذا هو الحاصل اليوم في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، حيث أشارت إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن نسبة الفوائد الربوية - فقط الفوائد دون أصل القرض - المستحقة على بعض الدول الفقيرة تتجاوز ٧٠٪ من صادراتها التي تمثل المصدر الأهم للعملة الصعبة ومن ثم الرافد الأهم للدخل القومي فيها.

وهذا فإن التمويل بدلاً من أن يكون عاملاً مساعداً لزيادة الدخل، أصبح - في ظل نظام الفائدة - عبئاً عليه، وبدلاً من أن يكون التمويل خادماً للنشاط الاقتصادي أصبح النشاط الاقتصادي خادماً للتمويل، وهذا ما يجعل التمويل الربوي عاملاً سلبياً في النمو الاقتصادي، بدلاً من أن يكون عاملاً إيجابياً.

إن التمويل الربوي يجعل النقود سلعة من السلع، وعليه فإنها تخضع للعوامل العرض والطلب؛ وتعرض النقود تبعاً لذلك للرخس والغلاء، أو الكساد والرواج².

المطلب الثاني: التمويل البنكي الاسلامي

¹ م: أحلام بوعبدلي ك: سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشرات سنة 2015 د ن: دار الجنان للنشر و التوزيع ط1 عمان الأردن ص71 و72

² م: حامد بن حسن بن محمد علي ميرة ك: عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية س2011 دار الميمان للنشر و التوزيع الرياض ص48_50

التمويل الإسلامي تجميع الموارد المالية و توظيفها في مجالات و قطاعات تخدم الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الأرباح المشروعة في الإطار الإسلامي برسالة ذات بعد إنساني تنموي و اجتماعي بهدف توفير منتجات مالية سليمة من الناحية الشرعية و تحقيق الحياة الكريمة و الطيبة للأمة الإسلامية و ذلك من خلال قيام التمويل الإسلامي على أسس أهمها قاعدة الغنم بالغرم في اقتسام الأرباح أي الخسارة و الربح على كلا طرفي الاستثمار ، و الخراج بالضمان أي تحمل الخسائر في حالة التفريط، و اختصاص التمويل الإسلامي بعدم التعامل بالفائدة الربا أخذاً و عطاءً ، و تميز العلاقة بين أطراف الاستثمار أي بين البنوك و المودعين أي انتفاء علاقة الدائنية و المديونية و القيام على أساس المشاركة في المشاريع، و القيام على تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمعات الخاصة ثم العامة من خلال دعم الطبقات الهشة من خلال قروض حسنة و صناديق الزكاة و غيرها ، و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مشاريع استثمار حقيقية ذات بعد اجتماعي أي تخدم المجتمع ككل.³

فالتمويل الإسلامي يساهم وبشكل كبير في تحقيق التوزيع العادل للثروة و المساهمة بشكل فاعل في تحقيق التوازن الذي يساهم في منع تكديس المال في أيدي فئة قليلة من المرابين و أصحاب رؤوس الأموال - كما هو الحال في النظام الرأسمالي الربوي تنظيراً و تطبيقاً أساليب التمويل في الشريعة الإسلامية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الحقيقي، فالسلم و الاستصناع و الإجارة و المشاركة و المضاربة و غيرها من الصيغ الإسلامية، تتضمن التمويل بصورة لا تنفك عن النشاط الحقيقي، بل التمويل الإسلامي خادم و تابع للبيوع و العقود و الأنشطة الحقيقية و المراعى فيه تحقيق مقاصد الشريعة و غاياتها يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع، و تكامل رأس المال - الممول - مع أصحاب الأفكار و المهارات و المشاريع - الممول - مما يترتب عليه دعم الصغار و الكبار في آن واحد من خلال عدم التفريق في دعم المشاريع و طلب ضمانات كبيرة تشكل عائق بالإضافة لأساليب إعادة توزيع الثروة التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي ، مما يكون له أثر إيجابي بناء على الاقتصاد برمته.

حيث أن إن التمويل الربوي يجعل النقود سلعة من السلع، و عليه فإنها تخضع العوامل العرض و الطلب؛ و تتعرض النقود تبعاً لذلك للرخص و الغلاء، أو الكساد و الرواج. بينما تجد أن النقد في الشريعة الإسلامية ليس سلعة وإنما هو مقياس و معيار للسلع و الخدمات؛ و عليه فقد حرمت الشريعة ربا الدين.

ومن جوانب التميز في التمويل الإسلامي هو الأساس الأخلاقي، و الذي يتجلى في صور عدة تغيب عن التمويل الربوي، ومنها: وجوب إنظار المعسر، و الحث على إسقاط دينه، و منها تحريم الظلم و التفرير و الغبن و الجهالة في عقود التمويل الشرعية⁴.

المبحث الثاني: علاقة التمويل البنكي الإسلامي بالاستثمارات

تتمثل السياسة الاستثمارية للبنوك الإسلامية في أن المتأمل المبادئ و أسس التمويل في المصارف الإسلامية يلاحظ أن سياسة هذه المصارف تجاه توظيف الأموال تتلخص بالآتي:

³ م: آمال لعمش أط د: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية سنة 2012 جامعة فرحات عباس _ سطيف _ ص 2 و 5_8
⁴ م: حامد علي ميرة مرجع سبق ذكره ص 47_50

فالبنوك المصارف مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق أبعاد متعددة المادي و الأخلاقي والاجتماعي . تهدف المصارف الإسلامية في توزيع استثمارية إلى التوزيع الأمثل للموارد المالية لذلك تجدها تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية

و أساس العمل فيها قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

من اجل أن تقوم المصارف بجلب أكبر عدد من العملاء فأنها لا تركز على طريقة محددة في التمويل دون غيرها.

جميع أنشطة المصرف الإسلامي تخضع إلى الضوابط الشرعية.

حيث نجد أن الخدمات المصرفية تتنوع بحسب حاجة المصرف العميل كان لزاماً على المصرف أن يراعي المخاطر المصاحبة لعمليات التمويل وإدارتها بما يتناسب مع تحقيق أهداف المصرف والزبون ويمكن تحديد المراحل الأساسية لإدارة المخاطر بما يلي: الكشف عن المخاطر الخاصة بالمشروعات والعمليات التي يجريها المصرف والغاية من ذلك التوصل إلى احتمالات الانحراف عن النتائج المتوقعة في تحقيق الأرباح ، التعرف على أسباب هذه المخاطر وطبيعتها لتسهيل توجيه الاستثمار في المشروعات قياس درجة الخطورة واحتمالات تحقق الخطر بحيث يتم تصنيفها ، فكلما كانت احتمالات تحقق الخطر كبيرة كلما كانت مخاطر العمليات والمشاريع أكبر.

و من هنا يمكن تمييز أنواع التمويل الإسلامي المختلفة و المتنوعة فنجد:

1- التمويل قصير الأجل الذي يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل . إذ غالباً ما تكون مدة هذا التمويل اقل من السنة، وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المرابحة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، لذلك نجد أن المرابحات الاستيرادية لا تزيد عن ثلاثة أشهر . أما أهم المميزات التي تجعل من المصارف الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل:

سهولة السداد من الممول، إذ يمكن سداده على المدى القصير، القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تأثره على قدرة المشروع ،عدد مرات التداول في العام الواحد.

ثم 2- التمويل متوسط الأجل فتستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى الآلاف المكائن أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

انه يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل الطويل الأجل . يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات.

و أخيراً-3التمويل طويل الأجل حيث يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس سنوات ، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي ، ويكون المصرف شريكاً في إنشاء هذه المشروعات في الربح و الخسارة من بداية العمل فيها.

و تتمثل صور التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية

في أن الأدوات التمويلية والصيغ التي تستعملها المصرف الإسلامي الجزء الهام من العمل المصرفي الإسلامي والتي جعلت لها قدرة كبيرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار بشكل يفوق المصارف التقليدية، إذ نجحت المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات المتوفرة لدى أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة ووجهتها إلى التوظيف الفعال ويتخذ التمويل الإسلامي صوراً عدة منها:

_ تمويل المشروعات بطريقة المشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ ويرتبط العائد في هذه الصورة ارتباطاً أصلياً

بنتيجة المشروع الممول و ذلك من خلال مشاركة و مضاربة دائمة و مؤقتة أي متعلقة بصفقة أو مشروع مؤقت ، و من ناحية أخرى مشاركة أو مضاربة ثابتة أو متناقصة منتهية بالتملك.

_ التمويل عن طريق البيوع وهذه أساليب تمويل عيني للأصول فنجد البيع عن طريق المراجعة للأمر بالشراء و هو التمويل الشائع لدى المصارف الإسلامية

_ شراء الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وتأجيرها لمستخدميها فنجد الاجارة المنتهية بالتملك و هو تأجير الأصل بأقساط إلى غاية إكمال تسديد الأقساط ليتم تملكه إلى المشتري.

_ المساهمة المباشرة عن طريق الاحتفاظ بأسهم في مختلف مشروعاتها.

والغاية من إيجاد هذه الصور والتعامل بها هو تلبية احتياجات العاملين مع الأفراد والمنتجين والشركات

على اختلافها، والملاحظ أن البنوك التقليدية تقوم باختيار عملائها وفقاً لإمكاناتهم المالية من أجل سداد القروض

التي يحصلون عليها منها. أما المصارف الإسلامية فإنها تعتمد على اختيار الكفاءة الاقتصادية و التقنية المتخصصة في المجال المستمر فيه لعمليات المشاركة أو المضاربة لأن العائد المتحقق من الأرباح يعتمد على أساس المناظرة، ومن هنا يكون للتمويل الإسلامي دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

فأساليب الاستثمار التي للتمويل البنكي الإسلامي الإسلامي على ركيزتين أساسيتين الأولى فنية ، وتتمثل في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين والثانية شرعية وتعني أن يتم ذلك على أساس الضوابط الشرعية وفقاً لهذا يمارس المصرف الإسلامي وظيفة كوسيط مالي بين المدخرين ومستخدمي الموارد المالية من مستثمرين ومنتجين بما يلائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكي يحقق المصرف الإسلامي الاستخدام الأمثل لوارده فإن أساليب الاستثمار تعدد إلى أنواع:

الاستثمار المباشر: وفي هذه الحالة يكون المصرف هو المضارب والمتاجر بالسلع والخدمات في المشروعات التي يتولى

إنشاءها وإدارتها. ومن الأفضل أن يكون هذا النوع من الاستثمارات محدوداً لتخفيف الأعباء التي تقع على المصرف إضافة إلى توسيع نطاق المستثمرين والمستفيدين من أموال المصرف، فضلاً عن زيادة الخيارات واكتسابها إذ غالباً ما يكون المتعاملين مع المصرف في المشاريع الاستثمارية من ذوي الخبرة وهو ما يوفر جزءاً من الجهد الذي يمكن أن يتحمله المصرف في متابعة المشاريع التي يديرها مباشرة مما يؤثر على معدل الأرباح والعوائد المتوقعة من المشاريع الناشئة من زيادة التكاليف التي يتحملها المصرف. وعلى الرغم من وجود أعباء للمصرف في الاستثمار المباشر إلا أنه يساعد على تقديم كافة أنواع التمويل التي تجعل من المصرف الإسلامية منافساً للتقليدي والمتمثلة ب:

التوسع في توظيف واستثمار فوائض الأموال النامية غير المستغلة لدى المصرف الإسلامي فيستمر المصرف في مجالات قد لا يمكن للأفراد والمؤسسات الاستثمار فيها، تفعيل الدور الحقيقي للمصرف الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل..

و يقبل المصرف الإسلامي الودائع تحت الطلب وودائع الاستثمار وودائع التوفير فهو يصنف الودائع تحت الطلب إلى ثلاثة أقسام:-

يحتفظ به كمنقذ سائل في خزائنه للمساهمة في تغطية طلبات المودعين

قسم يستخدمه في عملية المضارب ولا يكون مجرد وسيط

القسم الثالث، يوظفه في تقديم القروض الحسنة إلى الزبائن.

أما الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي في صندوقه فهي تتألف من:

جزء من الودائع الجارية

جزء من رأسماله الممتلك الذي يحتفظ به بصورة سائل نقدي لمواجهة طلبات الزبائن. وانطلاقاً من المبادئ التي يؤمن بها المصرف الإسلامي فهو لا يؤجل استثمار الودائع الاستثمارية التي يستلمها ولا يقوم البنك الإسلامي بخلط أمواله الخاصة على أموال المودعين.

فيرتكز التمويل البنكي الإسلامي على الاستثمار بالمشاركة حيث تقدم المصارف الإسلامية إلى زبائنها بدائل جديدة على الإقراض بالفائدة وهذه البدائل تمثل الميزة الأساسية لمعالم الاستثمار في المصارف الإسلامية والتي تتلائم مع فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي وتنقسم صور الاستثمار بالمشاركة إلى:

المشاركة الدائمة كان يقوم المصرف بمشاركة شخص أو أكثر في إحدى المشروعات إذ يقدم المصرف التمويل المالي للمشروع والزبون يقوم بإدارة المشروع وعائد الربح يقسم بينهما بحسب النسب المتفق عليها

المشاركة المنتهية بالتمليك وتعني أن يشارك المصرف في رأس مال مشروع معين مع وعد من المصرف ببيع أسهمه إلى شركائه، إذ تنتهي ملكية المشروع إلى الزبائن بعد مدة من الزمن متفق عليها مسبقاً بانتهاء حصة الامتلاك للبنك⁵.

المبحث الثالث: بعض التجارب الرائدة في التمويل الإسلامي للاستثمارات في إطار التكييف القانوني

يشمل التمويل الإسلامي للاستثمارات حالياً أنشطة الصيرفة، والتأجير، وأسواق الصكوك (السندات) والأسهم، وصناديق الاستثمار، والتأمين ("التكافل") والتمويل متناهي الصغر، لكن أصول الصيرفة الإسلامية والصكوك تمثل حوالي 95% من مجموع أصول التمويل الإسلامي للاستثمارات.

وقد نمت أصول التمويل الإسلامي في العقد الماضي بمعدلات كبيرة تتألف من خانتين، حيث انتقلت من نحو 200 مليار دولار أمريكي في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو 1.8 تريليون دولاراً في نهاية 2013. ورغم هذا الفارق المتزايد، فإن أصول التمويل الإسلامي لا تزال مركزة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وماليزيا، وتمثل أقل من 1% من الأصول المالية العالمية.

وعلى سبيل المثال، تَفَوَّق أداء و تزايد حجم التمويل الإسلامي و الصيرفة الإسلامية على الصيرفة التقليدية على مدار العقد الماضي، حيث تجاوز معدل نفاذها إلى الأسواق 15% في اثني عشر بلداً من بلدان الشرق الأوسط وآسيا. وعلى مدار نفس الفترة، زاد إصدار الصكوك عشرين ضعفاً لتصل قيمته إلى 120 مليار دولار في عام 2013، وتواصل قاعدة المُصدِّرين التوسع مع إصدارات جديدة في إفريقيا، وشرق آسيا وأوروبا باعتبار إصدار الصكوك الإسلامية أبرز الأدوات المالية الإسلامية تمولاً للاستثمارات و المشاريع الاقتصادية⁶.

من المتوقع أن تبلغ أصول التمويل الإسلامي العالمي 6.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2027، حيث تمثل الصكوك الخضراء والمستدامة موضوعاً رئيساً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28). و بلغ إجمالي إصدارات الصكوك وفق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة التي تمثل محور الصكوك الإسلامية ذات الطابع التمويلي للاستثمارات 8.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022 أما بصفة عامة نمو إجمالي أصول التمويل الإسلامي بنسبة 11% إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022

• تقود ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا حركة تطوير التمويل الإسلامي.

• 788 مليار دولار أمريكي إجمالي الصكوك العالمية القائمة في العام الماضي

ووفقاً لتقرير تطوير التمويل الإسلامي 2023، زادت صناعة التمويل الإسلامي العالمية حجم أصولها بنسبة 11% لتصل إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، حيث تمتلك الخدمات المصرفية الإسلامية 72% من إجمالي أصول الصناعة.

⁵ م: أحمد ياسين عبد و عزيز إسماعيل محمد مق: التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية و أهميته سنة 2013 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية بغداد ص 465_469

⁶ صندوق النقد الدولي و التمويل الإسلامي موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org 15/09/2024

كما نمت الصناعة أيضًا بنسبة 163% منذ عام 2012، ومن المتوقع أن تنمو لتبلغ 6.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2027.

وتساهم عدة عوامل رئيسية في هذه التوقعات، بما في ذلك تعزيز قطاعات التمويل الإسلامي المحلية في الأسواق الكبيرة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وماليزيا، وإندونيسيا. علاوة على ذلك، فإن المبادرات التي اتخذتها باكستان لمواءمة نظامها المالي مع تجنب الفائدة تساهم بشكل كبير في هذا النمو.

ويعتمد التقرير على مؤشر تنمية التمويل الإسلامي، وهو مؤشر مرجح مركب يقيس التطور الشامل لصناعة التمويل الإسلامي للاستثمارات. ويتم عبر جمع البيانات بشكل شامل من 136 دولة، ويتم قياسها وفق 10 مقاييس رئيسية، وتشمل المعرفة، والحوكمة، والاستدامة، والوعي. تصدرت ماليزيا قائمة مؤشر تنمية التمويل الإسلامي هذا العام بعلامة 103، تليها المملكة العربية السعودية (70)، وإندونيسيا (58)، والبحرين (54)، والكويت (54)، والإمارات العربية المتحدة (53).⁷

فخلال عام 2022 و تطرقنا إليه مسبقا من سيطرت المملكة العربية السعودية على أكبر حجم الأصول المالية الإسلامية و ماليزيا و بروزها من خلال المعلومات السابقة في مقدمة الدول التي تعطي عناية في تنمية و تطوير التمويل الإسلامي للاستثمارات ، ظلت حصة الإصدارات السيادية في السوق المحلية قوية قد ساهمت بنسبة أمريكي على التوالي. وظلت أسهم قطاع الشركات، باستثناء الحكومة الماليزية، كما كان الحال في العام السابق وأقل من إمكاناتها في حجم الإصدار. في عام 2022، كانت الإصدارات السيادية في السوق الدولية ضعيفة وبلغت مساهمة الإصدار 37 (13.175 مليار دولار أمريكي) بينما بلغت مساهمة الإصدارات شبه السيادية 46. (16.50 مليار دولار أمريكي مقابل مساهمة عام 2021 البالغة 40% دولار أمريكي) (19.720 مليار). وبلغت إصدارات المؤسسات المالية 11% (4.000 مليار دولار أمريكي) من إصدارات 2021 بنسبة 14% (6.701 مليار دولار أمريكي) بينما بلغت إصدارات الشركات 16 (2.05016 مليار دولار أمريكي) بنسبة 2% (1.2001 مليار دولار أمريكي)

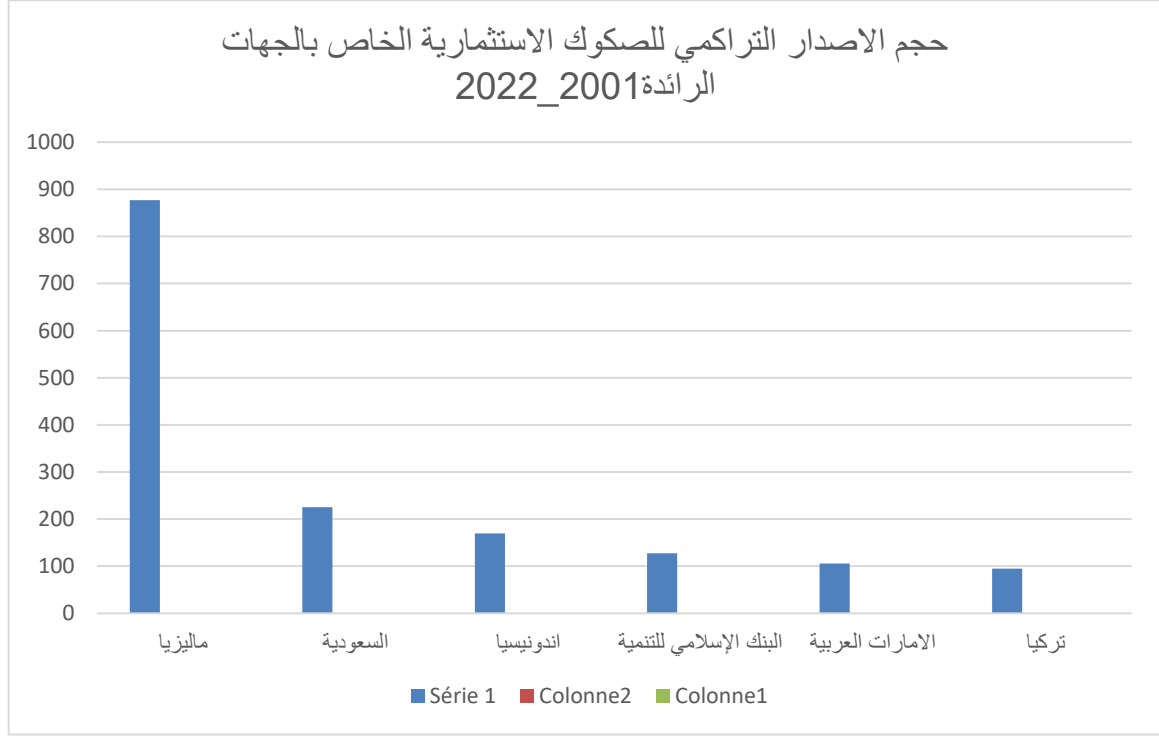
هائلة بلغت 98.652,67 مليار دولار أمريكي من إجمالي قيمة الإصدارات تليها إصدارات الشركات والمؤسسات المالية وشبه السيادية بنسبة 19 (28.654 مليار دولار أمريكي و 10 (14.412 مليار دولار أمريكي) و 46% (5.272 مليار دولار

على أساس تراكمي للفترة من 2001 إلى 2022، واصلت ماليزيا الحفاظ على مركزها الأول في إصدارات الصكوك بإصدارات محلية ودولية مجتمعة تبلغ حوالي 877 مليار دولار أمريكي تليها المملكة العربية السعودية بـ 225.087 مليار دولار أمريكي، وإندونيسيا بـ 169.907 مليار دولار أمريكي، والبنك الإسلامي للتنمية 127.311 دولارا أمريكيا، والإمارات العربية المتحدة 105.695 مليار دولار أمريكي، وتركيا 94.703 مليار دولار أمريكي. تواصل ماليزيا، بسبب قوة وعمق سوق رأس المال لديها، الحفاظ على ريادتها وتفوقها على نظيراتها في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي ومع ذلك، فإن الزيادة في الإصدارات وخاصة من المملكة العربية السعودية وإندونيسيا وكذلك من مملكة البحرين وتركيا وغيرها من الولايات

⁷ تقرير تطوير التمويل الإسلامي لعام 2023 موقع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص www.icd-ps.org 15/08/2024

القضائية أدت إلى انخفاض حصة ماليزيا في سوق الصكوك العالمية في السنوات الأخيرة التي تشكل إصدارات البنوك الإسلامية غالبيتها بهدف تمويل المشاريع باعتبارها القطاع المحرك للاستثمارات⁸.

و من خلال ما سبق من معطيات يمكننا صياغة المنحنى الخاص بالدول الرائدة في اصدار الصكوك لتمويل مختلف الاستثمارات من خلال التمويل البنكي الإسلامي: الوحدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية 2023 حول الصكوك الإسلامية

و عليه فإن ماليزيا تعتبر الدولة الرائدة في حجم التمويل البنكي الإسلامي للاستثمارات نظرا لاستحواذا على مقدمة اصدار الصكوك الإسلامية التي تعتبر أساس التمويل البنكي الإسلامي للاستثمارات الذي هو راجع لبرامجها التقنية الموضوعية في تنمية و تطوير التمويل الإسلامي للاستثمارات باعتمادها على السياسات المالية المختلفة المشجعة و ايجادها للبيئة القانونية التي تتماشى مع هذا النوع من التمويل البنكي.

خاتمة :

فالتمويل البنكي الإسلامي من بين الطرق و الآليات الخاصة بتمويل الاستثمارات إذا توفرت له البيئة الاقتصادية و القانونية التي تسهل له النشاط في المجتمع بأساليبه التقنية المختلفة انطلاقا لماهية هذا النوع من التمويل المرتبط

⁸ تقرير الصكوك الإسلامية 2023 موقع السوق الإسلامية الدولية www.iifm.net

بصفة نوعية بتمويل الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي لاختلاف و تنوع صيغه نهاية بالاعتماد على تجارب دول رائدة في الاعتماد على هذا النوع من التمويل.

+ النتائج والتوصيات:

- _ مفهوم التمويل الإسلامي و طبيعته يتلائم بصفة نوعية مع تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- _ علاقة التمويل البنكي الإسلامي بتمويل الاستثمارات تتطلب بيئة قانونية و اقتصادية لتطبيق الصيغ النوعية للتمويل البنكي الإسلامي التي ترتبط بالاقتصاد الحقيقي،
- _ تعتبر الدول الإسلامية في شرق آسيا و الشرق الأوسط أبرز الدول ذات التجارب الرائدة و الناجحة في حجة التمويلات الإسلامية و تنميتها الذي هو راجع لعقيدة الشعوب و توفير البيئة الاقتصادية و القانونية.

قائمة المصادر والمراجع :

- باللغة العربية :

_ حامد بن حسن بن محمد علي ميرة ك: عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية س 2011 دار الميمان للنشر و التوزيع الرياض

_ آمال لعمش أط د: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية سنة 2012 جامعة فرحات عباس سطيف _

_ أحمد ياسين عبد و عزيز إسماعيل محمد مق: التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية و أهميته سنة 2013 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية بغداد

_ أحلام بوعبدلي ك: سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها سنة 2015 دن: دار الجنان للنشر و التوزيع ط 1 عمان الأردن

_ تقرير الصكوك الإسلامية 2023 موقع السوق الإسلامية الدولية www.iifm.net

_ تقرير تطوير التمويل الإسلامي لعام 2023 موقع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص www.icd-ps.org

15/08/2024

_ صندوق النقد الدولي و التمويل الإسلامي موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org 15/09/2024